الوعد فان اللائق بكرمه ان يبني اخباره به على الجزم وعدم التعليق فلا يلزم
الكذب ولا التبديل فاذا قال الكريم مثلا لاعذبن زيدا امتثالا فيثبت
ومراده ان لم اعف عنه او اسامحه او اتكرم عليه وهذا القدر
مستقر من عادة العرب في ايعادها كما اشار اليه فيما مر
وقد اخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقد اخرج البيهقي في
البعث والنشور من رواية انس عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من وعده الله على عمل ثوابا فهو منجزه له ومن اوعده
على عمل عقابا فهو بالخيار ان شاء عذبه وان شاء غفر له واعتمد
هذا الجواب ابن الصلاح وغيره واجاب مولانا مصلح الدين فاضل
الروم بان الذي يختلج بالبال ان الوعد ليس باخبار عن وقوع
الموعود به في المستقبل بل انشاء عدم التقاعد وكذا الايعاد
فلا كذب في الاخلاف في شيء منهما بقي الامر في النقص وقد عرفت
حصوله في اخلاف الوعد دون اخلاف الوعيد واما قوله
تعالى ما يبدل القول لدي فلعل المراد به هو القول السابق كقوله
تعالى لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين انتهى واما حديث
التسفي وخلود الكفار فقد عرفت ان الكلام مفروض في
وعيد غير مخلد لانه قاطع على خلافه ولم يعارضه ثبوت
المعاد وحشر الاجساد وخلود الكفار معارض فليس مما نحن فيه
ومن محاسن فاضل فارس الجندي ان تخلف الوعيد انما هو لانتفاء
سببه المرتب عليه وانتفاء السبب موجب انتفاء المسبب
مثلا ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها الخ معناه
ان الجزاء سببه القتل ما دام القتل جريمة ومن الجائز غفرانه
بالتوبة عملا بقوله تعالى الا من تاب وامن الخ او بدونها عملا
بقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك
لمن يشاء ان الله يغفر الذنوب جميعا وحينئذ فلا جريمة ولا جزاء
قلت ومما يؤول الى الجواب الاول وان اختلف الطريق ولما توجه
الاعتراض عند المحققين من الماتريدية ذهبوا الى امتناع
تخلف الوعيد كالوعد وجعلوا الايات الواردة بعموم الوعيد
مخصوصة بالمؤمن المغفور له على ما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى
واعترض عليهم باشتراط مقارنة المخصص للعام ولا مقارنة
في تلك الايات واجيب بان جهل التاريخ ينزلها منزلة
المتقارنة وبان كثيرا من الايمة على عدم اشتراط المقارنة
وبان المراد ان اتيان دال الغد على ان ذلك العام اريد به

المخصوص

١٧٨

المخصوص لا تخصيصه له بناء على الفرق بين العام المخصوص والعام الذي اريد
منه الخصوص واعترض بانا وان سلمنا كل هذا لكنه يقتضي ان لا تكون
دلالة العام قطعية لاحتمال قيام المخصص بعد ذلك ويشكل ايضا بالخبر
العام الصادق فانه يجب التصديق بعمومه فاذا وجد المخصص
بعد ذلك لزم عدم المطابقة المنجزة من قبله بخلاف عموم الانشاء
لجواز النسخ وحينئذ يظهر مذهب الاشاعرة كذا لخصه بعض من علق
على شرح العقائد للسعد وفيه ما بيناه بتعليق الفرائد ثم
عطف على خائن وان حذف العاطف للضرورة قوله ومما يجب
اعتقاده ان يكون فوز السعيد وهو من علم الله موته على الاسلام
وان تقدم منه كفر اذ قد غفر الله باسلامه اي ظفره بنيل الثواب
الجزيل في دار كرامة الملك الجليل بما كتبه الله تعالى عنده له
في الازل على ما ذهب اليه الاشاعرة حسبما جرى علمه وارادته
القديمتان والازل عبارة عن عدم الاولية او عن استمرار الوجود
في ازمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي وقد اوضحنا
بتعليق الفرائد كذا خبر مقدم الشقي مبتدا ثاني ومما يجب
اعتقاده ان خيبة الشقي وهو من علم الله موته كافرا وان
تقدم منه ايمان اذ قد حبط بالكفر وفي قول الاشعري تبين انه
لم يكن ايمانا وحرمانه من الفضل العظيم في جنات النعيم ليس عند
الاشاعرة الا من كتبه الله له في ازله كما كان فوز السعيد
مكتوبا له عنده فيه وحاصله ان السعادة هي الموت على الايمان
والشقاوة هي الموت على الكفر خلافا للماتريدية كما ياتي
ويترتب على السعادة الخلود في الجنة وثوابها ويترتب
على الشقاوة الخلود في النار وثوابها بعد قال تعالى واما الذين
سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقال واما الذين شقوا ففي
النار خالدين فيها ثم هي للترتيب في الاخبار اي ثم بعد
اخباري لك بان السعيد من كتبه الله في الازل لا في غيره
سعيدا وبان الشقي من كتبه في الازل لا في غيره شقيا
اخبرك بان ذلك المكتوب في الازل لم ينتقل عما هو عليه
ولم يتبدل ولم يتغير لتعلق العلم الازلي به كذلك فلو تبدل
عما تعلق به علمه في الازل لزم المحال وهو انقلاب علمه تعالى
جهلا تعالى الله عن ذلك وهو المراد من ام الكتاب بخلاف اللوح
المحفوظ وصحف الملايكة على ما صرح به في التتائي بل حكى عليه
بعضهم الاتفاق وفي الاول المحققان الجلي والسعد ولفظ الثاني

Copyright © King Saud University